المعدوم وهو مقدور فان الحركة يمنة ويسرة مقدورة وهو معدوم
وكل مقدور متميز فانه يصح ان يقال الحركة يمنة ويسرة مقدورة
لنا وخلق السموات والارض غير مقدور لنا وهذا الامتياز حاصل قبل دخول
هذه الاشياء في الوجود فلو لا تميز هذه المعدومات بعضها عن بعض لاستحال
ان يقال انه يصح منا فعل كذا ولا يصح منا فعل كذا الثالث ان المعدوم
مراد فان الواحد منا قد يريد شيئا كلقاء الصديق ويكره شيئا كلقاء العدو
وان كان المراد والمكروه بعد معدومين ولو لا امتياز المراد عن المكروه
قبل الوجود لاستحال ان يكون احدهما مرادا والاخر مكروها فثبت ان المعدوم الممكن
متميز واما ان كل متميز ثابت فلان التميز صفة ثابتة للمتميز وثبوت الصفة
للموصوف فرع ثبوت الموصوف الوجه الثاني ان الامتناع نفي لانه وصف
الممتنع المنفي فلو كان الامتناع ثابتا لكان الممتنع الموصوف ثابتا لان ثبوت
الصفة فرع ثبوت الموصوف لكن الممتنع ليس بثابت فلا يكون الامتناع
ثابتا واذا لم يكن الامتناع ثابتا يكون الامكان ثابتا لان احد النقيضين اذا
كان غير ثابت يكون الاخر ثابتا واذا كان الامكان ثابتا كان المعدوم الممكن
المتصف بالامكان ثابتا فثبت ان المعدوم الممكن ثابت واجيب عن الاول
بان النقض الاجمالي تقديره لو كان الاحتجاج المذكور صحيحا لزم ان يكون الممتنعات

والخيالبات

والخيالبات كبحر من زيبق وجبل من ياقوت والمركبات التي يتالف عن اجتماع
الاجزاء وتمامها على وجه مخصوص ثابتة في الخارج وليس كذلك عندهم وكذلك
يلزم ان يكون الوجود ثابتا في الخارج وليس كذلك عندهم وانما قلنا بانه يلزم
ذلك لان هذه الامور متميزة وكل متميز ثابت في الخارج فهذه الامور ثابتة في الخارج
والجواب عن الوجه الاول بالمنع على سبيل التفصيل وهو ان يقال ان اريد بالتميز
التميز في الذهن فالصغرى مسلمة والكبرى ممنوعة فانه لا يلزم من كون الشي
متميزا في الذهن ثبوته في الخارج والا يلزم ان يكون الخياليات والممتنعات
والمركبات ثابتة في الخارج وليس كذلك بالاتفاق وان اريد بالتميز التميز
في الخارج فالكبرى مسلمة والصغرى ممنوعة فان كون المعدوم معلوما
ومقدورا ومرادا لا يقتضي تميزه في الخارج واجيب عن الوجه الثاني بان الامكان
والامتناع من الاعتبارات العقلية لا من الامور الخارجية فلا يلزم من كون
احدهما منفيا كون الاخر ثابتا في الخارج لكنه بيّنه قال الخامس في الحال اه اقول

بيان الحال

البحث الخامس في الحال لما فرغ من بيان ان المعدوم ليس بثابت في الخارج
شرع في نفي الحال اتفق الجمهور على نفي الحال وقد عرفت معناه وقال بثبوت
الحال القاضي ابو بكر منا وابو هاشم واتباعه من المعتزلة وامام الحرمين اولا
فانهم اثبتوا واسطة بين الموجود والمعدوم وسموها بالحال لنا ان بديهة
العقل حاكمة بان كل ما يشير العقل اليه فاما ان يكون له تحقق بوجه ما او لا يكون

Copyright © King Saud University